

يليه القمط. أى الرباط. والعقد إن كان ذلك باللين أو بالحجر نُظِرَ . فإن كان معقوداً بيناء أحدهما فهو له . وإن كان معقوداً بينائهما معاً فهو بينهما معاً : وكذلك إن لم يعقد<sup>(١)</sup> بيناء أحدهما<sup>(٢)</sup> فإنه بينهما بعد أن يتحالفا ، ومن حلف منهما ونكّل صاحبه عن اليمين : كان لمن حلف إذا كان معقوداً إليهما معاً أو غير معقود . وإن كان من قُصِبَ نُظِرَ إلى الرباط<sup>(٣)</sup> من قبل من هو في مقام مقام العقد .

(١٨٦٦) وعن رسول الله (صلع) أنه قال : لا يمنع الجار جاره أن يضع<sup>(٤)</sup> خشبة على جداره . وهذا والله أعلم . نهى تأديب وترغيب لا أنه أوجب ذلك إيجاباً . وقد ذكرنا قوله (صلع) : كل ذى مال أحق بماله . وكذلك . (١٨٦٧) رُوينا عن جعفر بن محمد (ع) أنه قال : وهذا من رسول الله (صلع) دليل على وجوه الوصايا بالجار . وأمر رغب الناس فيه ، وأمروا به لحق الجوار<sup>(٥)</sup> ، وليس يُقضى به على من أباه .

(١٨٦٨) وعن جعفر بن محمد (ع) أنه سُئل عن الرجل يأذن لجاره أن يحمل على حائطه ، هل له إذا شاء أن ينزع ذلك الحمل ، قال : إن أراد أن ينزعه لحاجة نزلت به لا يريد بذلك الضرر ، فذلك له وإن كان إنما يريد به الضرر لغير حاجة منه إليه ، فلا أرى أن ينزعه .

(١٨٦٩) وعن أبي جعفر محمد بن علي (ص) أنه سُئل عن جارية بنت سبع سنين تنازعها رجل وامرأة ، زعم الرجل أنها أمتة ، وزعمت المرأة أنها ابنتها ، قال أبو جعفر (ع) : قد قَضَى في هذا على (ص) ، قيل :

(١) س ، ط ، ز ، ي ، د ، - ينقد . حذف السطر في ع .

(٢) ي - واحد منهما .

(٣) ي - الساط .

(٤) ز - يفتح .

(٥) ع ، د ، ي - الجار .